

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزاري رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٠ «بالتفوضى»

باعتبار الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية

عن العام المالي ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر في ٢٠٠٢/١/٣١؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفوضى بالاختصاصات؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٠٥ باعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القليوبية الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٩؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القليوبية جلسة ٢٠١٠/٢/٨

باعتبار الحساب الختامي للغرفة عن العام المالي ٢٠٠٩؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٠/٨/٣٠؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد المحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة القليوبية عن العام المالى ٢٠٠٩ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٤١٨٩٢٨٣,٦٢ ج (فقط أربعة ملايين ومائة وتسعة وثمانون ألفاً ومائتان وثلاثة وثمانون جنيهاً واثنان وستون قرشاً لا غير) ، ويبلغت جملة المصروفات مبلغ ٣٤٩٩٨٢٠,٢٣ ج (فقط ثلاثة ملايين وأربعين وتسعة وسبعين ألفاً وثمانمائة وعشرون جنيهاً وثلاثة وعشرون قرشاً لا غير) ، ويبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٦٨٩٤٦٣,٣٩ ج (فقط ستمائة وتسعة وثمانون ألفاً وأربعين وثلاثة وستون جنيهاً وتسعة وثلاثون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠٠٩/١٢/٣١ مبلغ ٤٤,٤٤ ج (فقط ستة ملايين واثنان وسبعين ألفاً وتسعمائة وثمانية وخمسون جنيهاً وأربعة وأربعون قرشاً لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالواقع المصري .

تحريراً في ٢٠١٠/٨/٣٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور / محمد أبو شادي